

مورياتانيا

وضع الدستور والقوانين والسياسات الأخرى قيوداً على الحرية الدينية، واتخذت الحكومة إجراءات عملية لإنفاذ هذه القيود. ينص دستور عام 1991 على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويعرف بالإسلام باعتباره الدين الرسمي للمواطنين والدولة. وتحظر الحكومة طبع أو توزيع أي مواد دينية غير إسلامية، كما تحظر التبشير الديني من جانب غير المسلمين.

قامت الحكومة بصفة عامة بإنفاذ القيود القانونية والسياسية على الحرية الدينية. ولم يحدث تغيير في موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي شملها التقرير.

ولم ترد أي تقارير عن حدوث إساءات أو تمييز من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني أو العقائد أو بسبب الممارسات الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع الحكومة، والقادة الدينيين، والمجتمع المدني كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم الأول: التوزيع الديني للسكان

تبلغ مساحة البلاد 419,212 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 2,9 مليون نسمة.

ويدين جميع السكان تقريباً بالإسلام ويتبعون المذهب السنوي. كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، أغلبهم من الأجانب. وتتركز الكنائس الرومانية الكاثوليكية وغيرها من الطوائف المسيحية في نواكشوط، وأطار، والزويرات، ونواديبيو، ورصو. وبالرغم من عدم وجود أي معابد يهودية في البلاد، هناك عدد قليل جداً من الأجانب المقيمين الذين يمارسون الديانة اليهودية.

هناك عدد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تعمل بنشاط في مجال العمل الإنساني والتنموي في البلاد.

القسم الثاني: موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يرجى مراجعة الملحق "ج" في تقرير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لمعرفة مستوى قبول الحكومة للمعايير القانونية الدولية. تجد هذا الملحق على الموقع:

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/appendices/index.htm>

مورياتانيا

وضع الدستور والقوانين والسياسات الأخرى قيودا على الحرية الدينية، واتخذت الحكومة إجراءات عملية لإنفاذ هذه القيود. ينص دستور عام 1991 على أن البلد جمهورية إسلامية ويعرف بالإسلام باعتباره الدين الرسمي الوحيد للمواطنين والدولة.

وتحظر الحكومة طبع أو توزيع أي مواد دينية غير إسلامية، رغم أن حيازة هذه المواد لا يُعتبر مخالفًا للقانون.

وهناك شرط حكومي غير رسمي يمنع غير المسلمين من عقد الشعائر الدينية إلا في الكنائس المسيحية القليلة المتوفرة. وبالرغم من ذلك، يمكن للمجموعات الدينية الاجتماع في المساكن الخاصة لكن بعد الحصول على تصريح رسمي من السلطات.

والشريعة الإسلامية هي مصدر المبادئ القانونية التي يرتكز عليها القانون والإجراءات القانونية.

ورغم عدم وجود حظر قانوني محدد ضد التبشير الديني من جانب غير المسلمين، تقوم الحكومة من الناحية العملية بحظر مثل هذه الأنشطة من خلال التفسير الواسع للمادة 5 من الدستور التي تنص على أن "الإسلام هو دين الشعب والدولة".

وتعتبر الحكومة والمواطنون الإسلام بمثابة عنصر التماสكي الأساسي الذي يوحد المجموعات العرقية المتعددة في البلاد. وهناك وزارة مختصة بالشئون الإسلامية والتعليم الاصلي. كما يقدم المجلس الإسلامي الأعلى والمكون من ستة أئمة، الاستشارات للحكومة فيما يتعلق بتوافق التشريعات مع الأحكام الإسلامية. وعادة ما تقوم الحكومة، وأعضاء المساجد، وغيرهم من المتباهين، بتمويل المساجد والمدارس الإسلامية. وقد تم تقديم معظم هذه التبرعات خلال شهر رمضان.

ولا تقوم الحكومة بتسجيل المجموعات الدينية، إلا أنها تلزم المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والتنموية التابعة لمجموعات دينية، بالتسجيل لدى وزارة الشؤون الداخلية. ويجب أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتثال عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام. كما تلزم الحكومة كافة المجموعات، بما في ذلك المجموعات الدينية، بالحصول على تصريح رسمي قبل تمكينها من عقد اجتماعات حتى في المساكن الخاصة. وفي الواقع العملي، لا يتم تنفيذ هذا الأمر بصفة دائمة.

ويتألف الجهاز القضائي من منظومة واحدة من المحاكم التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية الحديثة في كافة المسائل الأخرى. وطبقاً للشريعة الإسلامية، فإنه يلزم شهادة إمرأتين لمعادلة شهادة رجل واحد. وفي قضية منح تعويض لأسرة امرأة قتيلة، حدّت المحكمة فقط

مورياتانيا

نصف المبلغ الذي يُمنح إذا ما كان القتيل رجلاً. أما في المعاملات التجارية والمسائل غير المنصوص عليها بالتحديد في الشريعة الإسلامية، يعامل القانون والمحاكم النساء والرجال على قدم المساواة.

تلزم الحكومة أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تفويذ قانون البلد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

وقد حدت الحكومة من استخدام مكبرات الصوت في المساجد إلا في أوقات الأذان وصلاة الجمعة، وذلك وفقاً للقانون الصادر عام 2003 الذي يحظر استخدام المساجد كمنابر لأية أنشطة سياسية.

قامت المدارس العامة والمدارس الإسلامية الخاصة بتقديم فصول دراسية عن الإسلام. وبالرغم من أن حضور الطلاب لهذه الدروس الدينية بدا واجباً في الظاهر، إلا أن العديد من الطلاب امتنعوا عن الحضور لأسباب عرقية لغوية، أو دينية، أو شخصية. ويمكن للطلاب التقدم في دراساتهم والحصول على شهادات التخرج رغم غيابهم عن هذه الفصول، بشرط أن يكون أدائهم جيداً في مواد دراستهم الأخرى.

وتحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية باعتبارها أعياداً وطنية: غرة محرم (السنة الهجرية الجديدة)، والمولد النبوى، وعيد الفطر، وعيد الأضحى.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

قامت الحكومة بصفة عامة بإنفاذ القيود القانونية والسياسية على الحرية الدينية. لم يحدث تغيير في موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

أوجه التحسن والتطورات الإيجابية من ناحية احترام الحرية الدينية

وفي محاولة لکبح التطرف الأصولي، قامت الحكومة برعاية عدة طاولات مستديرة لمناقشة موضوع الاعتدال في الإسلام، وحوار وطني في شهر أكتوبر/تشرين الأول حول التطرف والإرهاب، والذي كان يهدف إلى بناء إجماع وطني حول أفضل رد تجاه هذه القضايا. كما أجرت الحكومة إحصاءً لجميع المساجد في البلاد، وأطلقت مبادرة جديدة لدفع مرتبات شهرية قيمتها 50 ألف أوقية موريتانية (72 دولاراً أمريكياً) لـ 500 من الأئمة المعتدلين الذين انطبقت عليهم مقاييس اختيار شديدة الدقة بعد أن اجتازوا اختباراً معيناً. كما اتخذت الحكومة مؤخراً أيضاً مجموعة من الإجراءات ضد التطرف، بما في ذلك افتتاح إذاعة للقرآن الكريم برعاية الدولة، وإنتاج سلسلة برامج تلفزيونية عن موضوع الاعتدال في الإسلام، والحوار الوطني بين الأئمة والسلفيين الذين نبذوا العنف، والذي أسفر عن إصدار رئيس الدولة قرار عفو عن السلفيين التائبين إبان عيد الفطر في سبتمبر/أيلول. وفي إجازة عيد الأضحى في نوفمبر/تشرين الثاني تم العفو عن عدد مجمله 52

مورياتانيا

من السلفيين ممن لم يرتكبوا جرائم دموية. كما تم خلال هذه الأعياد العفو عن أكثر من 200 من المجرمين وإطلاق سراحهم وفقاً لمقاييس العفو المتعارف عليها.

وفي محاولة لتقويض مساندة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، قدم قانون مكافحة الإرهاب الصادر في يوليو/تموز عفواً للمحاربين الذين لم يرتكبوا جرائم دموية والذين استسلموا للسلطات قبل اعتقالهم. وقد تطلب منهم الحكومة نبذ العنف علانية. وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني أطلقت الحكومة سراح محارب تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أحمد ولد وايس بعد أن هجر أحد معسكرات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وسلم نفسه للسلطات.

القسم الثالث: موقف أفعال المجتمع التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية

لم تزيد تقارير تفيد بوجود أي إساءات أو تمييز من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني، أو المعتقدات الدينية، أو الممارسات الدينية؛ إلا أن مواطنين أمريكيين ناشطين في الدوائر المسيحية أفادوا بأن الأشخاص الذين شاركوا في الاجتماعات المسيحية أصبحوا عرضة للنبذ من قبل عائلاتهم وجيرانهم.

في نوفمبر/تشرين الثاني قام موقع الإنترنت Alakhbar.com بنشر سلسلة من ثلاثة مقالات حول النشاطات المسيحية في البلاد. وقد ركزت هذه المقالات على الجهود المفترضة لترجمة الكتاب المقدس للحسنية، والتثمير المسيحي في البلاد، و مقابلة مع أسقف نواكشوط الذي دعا الحكومة لقبول التحول الديني إلى المسيحية. وقد ذكرت المقالات أسماء ادعى أنهم من المتصررين المحليين والمبشرين الأجانب، إلا أنه لم ترد أية تقارير عن انتقامات أو مضائق.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع الحكومة الموريتانية، والقيادة الدينية، والمجتمع المدني كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. وقد قامت السفارة الأمريكية بالتواصل النشط مع كبار القادة الدينيين في حوار بناء يهدف إلى توسيع التفاهم المتبادل لمبادئ الحرية الدينية وإيضاح صور الحرية التي يتمتع بها المسلمون من خلال ممارسة شعائرهم الدينية في الولايات المتحدة. وقد وفرت السفارة منحة صغيرة لمنظمة أممية محلية لتنظيم طاولات مستديرة حول موضوعي التسامح والاعتدال.